

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على بورصة فلسطين

The Role of Accounting Disclosure in Rationalizing Investment Decisions An Applied Study on the Palestine Exchange

ماجد إسماعيل أبو حمام¹*

¹ جامعة الأقصى (فلسطين). majedabuhamam@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/05/18

تاريخ الاستلام: 2023/01/10

Abstract :

The study aims to identify the role of accounting disclosure in rationalizing investment decisions, and in order to achieve this, a field study was conducted on (81) investors who come to the brokerage companies, and the study relied on a questionnaire that was specifically designed to serve the purpose of the study and included all the data required to identify the role of accounting disclosure in rationalizing investment decisions.

The study reached to a set of results, including: Accounting disclosure greatly affects the rationalization of the investment decision of investors in Palestine Stock Exchange, where there is a direct relationship between the accounting disclosure and the rationalization of investment decisions. The degree of adequate disclosure in the joint stock companies listed on Palestine Stock Exchange through providing that companies through their financial statements a fair and balanced disclosure to all investors.

Keywords : arbitration; accounting disclosure; rationalizing investment decisions; Palestine Stock Exchange.

JEL Classification: M48; M41; I18.

مستخلص:

تهدف إلى الكشف عن دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، ومن أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على (81) مستثمراً يترددون على شركات الوساطة، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة وشملت على كافة البيانات المطلوبة من أجل تحديد دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل كبير على ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين، حيث توجد علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وبين ترشيد القرارات الاستثمارية، توفر درجة الإفصاح في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة فلسطين كافياً وذلك من خلال توفير الشركات قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لدى المستثمرين كافة.

الكلمات المفتاحية: التحكيم: الإفصاح المحاسبي؛ ترشيد القرارات الاستثمارية؛ بورصة فلسطين.

تصنيفات JEL: M48؛ M41؛ I18.

المقدمة

يعد الإفصاح المحاسبي وهي الوسيلة الأساسية والأداة الفعالة لإتاحة الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم لاسيما في مجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً لتزايد اهتمام ذوي الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين فيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة الحاجة بالإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك بشكل تحدياً أمام المهنة لكي ينهض بإمكانياتها وقدرات العاملين فيها من أجل النهوض بالرقابة والمساءلة في تلك المؤسسة (الملحم، 2003، ص5).

ونظراً لأن مبدأ الإفصاح يتطلب إظهار البيانات والمعلومات الضرورية الشاملة لتحقيق الفائدة المرجوة لمستخدميها، فالإفصاح مصطلح نسبي يقتضي ألا يتم النظر إلى القوائم المالية كهدف في حد ذاته، وإنما وسيلة لمساعدة الأطراف كافة لاتخاذ القرارات المختلفة (الخطيب، 2002، ص145).

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من توفير معلومات مهمة للمستثمرين والمساهمين والأطراف الأخرى وضرورة تطبيق المعيار الدولي للإفصاح المحاسبي على الشركات المساهمة وعدم إخفاء المعلومات ونشرها بطريقة صحيحة سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته (خشارمة، 2003، ص90).

وللإفصاح والشفافية في التقارير المالية دوراً أساسياً في جعل سوق المال أكثر كفاءةً وسيولةً وهو تحقيق أفضل تخصيص للموارد المتاحة ومساعدة المستثمرين، والمقرضين، وغيرهم من المتعاملين في السوق على تقييم الوضع المالي للشركة ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية وزيادة الثقة في سوق المال (دحروج، 2010، ص18).

مشكلة الدراسة

في ظل التغيرات الدولية والمحلية التي باتت تؤثر في النظام الاقتصادي، أصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بالإفصاح المحاسبي باعتباره أحد الأبعاد التي تركز عليها المحاسبة كأداة للتوصيل والاتصال لتوفير احتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك تعظيم قدرتهم على تحليل فرص الاستثمار المتاحة في الشركات المطروحة أسهمها في سوق الأوراق المالية، الأمر الذي يحقق جذباً لمدخرات الأفراد في اتجاه تدبير رؤوس الأموال لتمويل الشركات.

لذلك، فمن الأهمية بمكان توافر نظام معلومات محاسبي يسمح بتوفير القدر الكافي من الإفصاح عن المعلومات الملائمة لترشيد الاختيار بين البدائل الاستثمارية وبما يتفق وسلوك

المستثمرين نحو المخاطرة، استناداً الى مبدأ الإفصاح عن المعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية المنشورة.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما مدى توافر الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين؟
2. ما مستوى جودة الخصائص النوعية للإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين؟
3. ما هي درجة المعوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين؟
4. ما هي درجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين؟
5. هل توجد علاقة بين توافر الإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم؟
6. هل توجد علاقة بين جودة الخصائص النوعية للإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم؟
7. هل توجد علاقة بين معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على درجة توافر الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة فلسطين.
2. التعرف على مستوى جودة الخصائص الكيفية للإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة فلسطين.
3. تحديد معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين.
4. التعرف على درجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين
5. قياس العلاقة بين درجة توافر الإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين

6. قياس العلاقة بين جودة الخصائص النوعية للإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار

الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين

7. قياس العلاقة بين معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري

لدى المستثمرين في بورصة فلسطين

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها الشركات والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة لدى المتعاملين من هنا تأتي أهمية الدراسة من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المتداخلة.

فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات للمساعدة في إجابة تساؤلات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإفصاح المحاسبي الكافي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين معوقات استخدام المعلومات المحاسبية ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع المستثمرين في بورصة فلسطين ونظراً لكبر مجتمع الدراسة وكذلك صعوبة الوصول للمستثمرين المقيمين في الضفة الغربية، فقد تم اختيار عينة من المستثمرين المتواجدين في قطاع غزة والذين يترددون على شركات الوساطة المالية، وتم توزيع الاستبانة على 100 مستثمر في البورصة، وتم استرداد 81 استبانة منها.

منهجية الدراسة

مصادر جمع البيانات

- المصادر الأولية: صمم الباحث استبانة العينة المستهدفة من مجتمع الدراسة.
- المصادر الثانوية: الكتب والمراجع، والمؤلفات العلمية، والتقارير الدورية، والنشرات المختصة، والدراسات السابقة، والانترنت.

منهجية تحليل البيانات

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة على البيانات التي توفرت باستخدام الحاسب الألي من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

الدراسات السابقة

- دراسة الذبيبة، زياد وآخرون (2018)
هدفت هذه إلى تحديد أثر الإفصاح المحاسبي الطوعي للتقارير المالية على ترشيد القرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المسجلة في بورصة عمان، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- الإفصاحات المحاسبية الطوعية تؤثر بوضوح على ترشيد قرارات المستثمرين في المجال الصناعي الشركات المدرجة في بورصة عمان سواءً من خلال اتخاذ القرار الاستثمار بالبيع أو التعليق.
- المعلومات حول موظفي الشركة هي واحدة من أكثر بنود الإفصاح المحاسبي غير المالية المهمة قرارات المستثمر.
- المعلومات القطاعية هي واحدة من أهم بنود الإفصاح عن المحاسبة المالية الطوعية التي تؤثر على المستثمرين .

- دراسة خليفة، حسين (2016)

هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور نظرية المحاسبة في تطوير التطبيق المهني، وتطوير المفاهيم المحاسبية في مجال الاستثمار، وقد استخدمت الدراسة المنهجين الاستنباطي والتاريخي، وقد طبقت على بيانات القوائم المالية للشركات محل الدراسة في السودان. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تزايد تراكم المعرفة المحاسبية من امكانية تطوير الاساليب الاستثمارية.
- القرارات الاستثمارية التي طبقت فيها تطبيقات المعرفة المحاسبية حققت موجبة في الأداء والأهداف الاستثمارية لصيغ المربحة والبيوع المؤجلة والصكوك.

- دراسة الصفدي (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية لترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية في بورصة عمان، وإلى أكثر بنود الإفصاح المحاسبي الاختياري تأثيراً على قرارات المستثمرين، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة لتحقيق أهدافها. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن الإفصاحات المحاسبية الاختيارية تؤثر بشكل كبير على ترشيد القرارات الاستثمارية.
- إن التنبؤات الكمية للأرباح وكذلك المعلومات عن العاملين أكثر البنود تأثيراً على قرارات المستثمرين.

- دراسة ابراهيم (2015)

هدفت الدراسة الى معرفة البيانات المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة الى نتائج عديده أهمها الأثر السلبي لغياب الشفافية والإفصاح المحاسبي في تحفيز المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

- دراسة أبو جردة (2014)

هدفت هذه الدراسة من خلال الوقوف على مدى نجاح هذا السوق في تنمية الوعي الاستثماري للمتعاملين فيه وجعله وسيلة قادرة على جذب مدخرات السودانيين العاملين بالداخل والخارج للدولة وخفض معدلات التضخم. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

- يتميز سوق الخرطوم للأوراق المالية بكفاءة متوسطة حيث يتمتع المستثمرون بالرشد الاقتصادي وهدفهم تعظيم المنفعة.
- قلة الوعي الادخاري والاستثماري لدى غالبية المواطنين مما يؤدي للإحجام عن الاستثمار.
- تم وضع مجموعة من القوانين والضوابط في سوق الخرطوم لتعزيز ثقة المستثمرين في السوق.

- دراسة لايقة (2007)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودرها في ترشيد قرارات الاستثمار، وذلك من خلال دراسة حالة ميدانية للمصرف التجاري السوري باستخدام المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاه مباشرةً من المراجع والأبحاث السابقة، وكذلك الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية للحكم على مدى الإتساق بينها وبين القياس والإفصاح المحاسبي في المصرف التجاري السوري. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين، وقد تبين للباحثة أنّ الإفصاح اقتصر فقط على قائمتي الدخل والميزانية العمومية، وفيما عدا ذلك لم يقدّم المصرف بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد المستخدمين على ذلك اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة .

هدفت إلى اختبار تطبيق الإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات المدرجة في السوق المالي في نيجيريا، وقد تم تطبيق الدراسة على الشركات المدرجة في سوق دولة نيجيريا للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري وبين أداء الشركة السوقي.
- توجد علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري مع كبر حملة الأسهم وحملة الأسهم من الإدارة.

هدفت هذه الدراسة الى قياس أهمية عناصر الإفصاح لكل من المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية في الكويت. أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

- إن التقارير المالية السنوية لا تعتبر ذات فائدة وملموسة بالنسبة للمستثمرين .
- يوجد ارتباط بين حجم الشركات ونوع الإفصاح المحاسبي بالإضافة الى طبيعة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

مما سبق نلاحظ أن هناك إجماع من قبل الباحثين في دراساتهم السابقة على الأهمية الكبيرة للإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالرغم من اختلاف متغيرات بحوثهم ودولهم، وما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها أخذت متغيرات مختلفة ومتعددة وعينة مختلفة، وبالرغم من أن هناك دراسات أخرى شبيهة بموضوع الدراسة غير أن هذه الدراسة تختلف عنها من حيث الفترة الزمنية، وكذلك من حيث العينة مما يعطي الدراسة بعداً مختلفاً عنها.

1- الإطار النظري للدراسة

يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة المهمة لتوفير الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم الخاصة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً لتزايد اهتمام الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بضرورة توفير الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار تحفيز المهنة لدعم الرقابة والمساءلة بما يحقق تطوير قطاع خدمة الأعمال (الملحم، 2003، ص5).

ونظراً لأن مبدأ الإفصاح يتطلب إظهار البيانات والمعلومات الضرورية الشاملة لتحقيق الفائدة المرجوة لمستخدميها، فالإفصاح مصطلح نسبي يقتضي ألا يتم النظر إلى القوائم المالية كهدف في حد ذاته، وإنما وسيلة لمساعدة كافة الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة (الخطيب، 2002، ص145).

ولتحقيق هذه الأهداف لا بدّ من توفير معلومات مهمة للمستثمرين والمساهمين والأطراف الأخرى وضرورة تطبيق المعيار الدولي للإفصاح المحاسبي على الشركات المساهمة وعدم إخفاء المعلومات ونشرها بطريقة صحيحة سواء كانت معلومات كمية إم نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته (خشارمة، 2003، ص90).

1-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية إم وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والجداول التكميلية في الوقت الملاءمة مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الموحدة. وهذا التعريف يركز على خصائص الإفصاح وطرق الإفصاح" (محمد، 2010: 84).

وعرفة (عبدالله، 1995، ص38) بأنه إظهار القوائم المالية للمعلومات الأساسية كافة التي تهم المستخدمين الخارجين عن المشروع بما يساعدها على اتخاذ القرارات الرشيدة. وحسب (الحيالي، 1996، ص 371) بأنه إظهار المعلومات كافة التي من الممكن أن تكون من المؤثرات الأساسية على موقف متخذ القرار فيما يرتبط بالوحدة المحاسبية، وهذا يشير إلى أن المعلومات الظاهرة في التقارير المالية يجب أن تكون مصاغة بلغة مفهومة للقارئ. وعرفة (يعجى، 2002، ص 270) بأنه تقديم المعلومات المالية الملائمة والتي تفيد في اتخاذ القرارات من جانب متخذي القرارات والذين هم على قدر كاف من المعرفة. ويرى الباحث بأن الإفصاح المحاسبي هو تقديم المعلومات الكافية والملائمة الخالية من الأخطاء الجوهرية والتي تفيد في اتخاذ القرارات.

1-2- أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي في المحاسبة بصورة عامة حسب (الغلبان، 2010، ص 178) الى ما يلي:

- إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة.
- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود.
- اشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.
- توفير المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى الوحدة والالتزامات القائمة والتغييرات على الأصول.
- بيان المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر او في المستقبل وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين الوحدات.

1-3- أهمية الإفصاح المحاسبي

تزداد أهمية الإفصاح المحاسبي تبعاً لزيادة حاجة الشركات المساهمة للتمويل عن طريق الأسواق المالية والبورصات، حيث يعد الإفصاح شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال كفو، وغالباً تُشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية، أو شبه حكومية تلزم الشركات بإتباع القواعد التي تحددها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية (حنان، 2009، ص216)

1-4- أنواع الإفصاح المحاسبي

تم تقسيم الإفصاح المحاسبي الى عدة مستويات حسب (العيساوي، 2007، ص111).

- 1- الإفصاح الكامل: يتطلب أن تتضمن التقارير المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين جميع الأحداث المالية المهمة نسبياً، والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على الشركة خلال الفترة الماضية.
- 2- الإفصاح الكافي: يعني توفير الحد الأدنى من البيانات المالية التي يجب إظهارها في التقارير المالية، ويعد الإفصاح الكافي هو الأكثر استعمالاً.
- 3- الإفصاح العادل: يقصد به الإفصاح عن المعلومات المالية التي تخدم جميع الأطراف دون التحيز إلى جهة معينة.
- 4- الإفصاح الملائم: يشير إلى مراعات حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها فليس مهماً الإفصاح عن المعلومات المالية فحسب، بل الأجدر أن تكون المعلومات قيمة ذاتها ولغيرها لقرارات المستثمرين والمستفيدين وتتواءم مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.

1-5- خصائص الإفصاح المحاسبي

- هناك العديد من الخصائص للإفصاح المحاسبي حسب (الفتلاوي، 2015، ص 188).
- 1- أن تكون قابلة للفهم وتشير إلى قابلية المعلومات المفصح عنها للفهم من قبل مستخدمي ذلك الإفصاح.
 - 2- أن يكون الإفصاح ذا موثوقية ويمتلك ذلك الإفصاح هذه الخاصية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وتوفر الحيادية.
 - 3- أن يتمتع الإفصاح بالملائمة وترتبط هذه الخاصية بطبيعة المعلومات والأهمية النسبية لها.
 - 4- أن تكون هناك قابلية للمقارنة بين الإفصاح الحالي مع نفس الإفصاح السابق أو حتي مع إفصاح لجهات مشابهه لنفس المدة.

1-6- طرق الإفصاح المحاسبي

طرق الإفصاح المحاسبي متعددة منها: (Kieso & Henderksen,1982:563)

(Weygandt,1998:47)

1. إظهار المعلومات كجزء من مكونات القوائم المالية: يتمثل بإصدار الكشوفات المالية الأساسية ويتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز الأمور على الجوهرية بحيث ممكن للمستخدمين قراءتها بسهولة .
2. المصطلحات والعرض التفصيلي للمعلومات: تكمل هذه الطريقة تعدد للقوائم المالية وتشمل مصطلحات المعروضة في الكشوفات المالية ومقدار المعلومات التفصيلية المعروضة فيها، والتي ينبغي على المحاسبين أن يستخدموا مصطلحات وصفية ومعروفة من قبل المستخدمين.
3. الملاحظات والإيضاحات: ويتضمن عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بشكل ملائم وكاف في متن الكشوفات المالية بشرط أن لا تتعارض مع تتكرر المعلومات في الكشوفات المالية. ومن مزاياها إمكانية عرض معلومات وصفية مكملة للمعلومات الكمية في الكشوفات المالية .
4. التقارير الإضافية الملحقه: التي قد لا يتطلب إعدادها الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ويتضمن هذا الأسلوب فضلاً عن الجداول الملحقه كشوفات ملحقه تفصح عن معلومات إضافية وليس مجرد معلومات تفصيلية.
5. تقرير مدقق الحسابات.
6. تقرير مجلس الإدارة: يتضمن كل المعلومات المهمة الغير مالية التي قد تؤثر في الشركة مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.

1-7- المقومات الرئيسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على مجموعة مقومات رئيسية كالتالي حسب (مطر،

2004، ص 336).

- 5- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- 6- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- 7- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- 8- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- 9- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1-8- مفهوم اتخاذ القرار

يعرف القرار بأنه اختيار بديل من بين البدائل المتاحة وتنطوي عملية اتخاذ القرار على وجود بديلين أو أكثر، لأنه إذا كان هناك بديل واحد فلا توجد حاجة لاتخاذ قرار أو الاختيار (حجاج، 2000، ص 98).

وعرفة (ابو معمر، 2006، ص1) هو عملية اختيار حذر لبديل من بين مجموعة من البدائل بحيث يحقق هذا البديل أقصى عائداً باستخدام نفس الموارد. وحسب (حبيب، 2003) بأنه عملية الاختيار الواعي بين البدائل المتاحة في موقف ما بعد دراسة النتائج المترتبة على كل بديل أو خيار وأثرها على الأهداف المراد تحقيقها. ومما سبق يمكن تعريف القرار: بأنه عبارة عن اختيار بين مجموعة حلول مطروحة لمشكلة ما أو أزمة ما أو تسيير عمل معين .

1-9- خصائص عملية اتخاذ القرار

حسب (حسين واخرون، 2011، ص 21) .

- 1- الواقعية التي تعني القبول بالوصول إلى المستوى المناسب على الأقل.
- 2- التأثير بنفسية متخذ القرار وسلوكياته ومعتقداته.
- 3- تتكون من سلسلة من الخطوات المنتظمة.
- 4- التأثير بالبيئة المحلية.
- 5- تتكون عدة أنشطة متداخلة.
- 6- الاستمرارية، أي أنها تنتقل من مرحلة الى مرحلة وهكذا دواليك.

1-10- مفهوم القرار الاستثماري

يعرف الاستثمار: بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (العيساوي، 2001، ص 16).

حسب (جمام، ودبابش، 2017، ص 8) تعرف القرار الاستثماري بأنه القرار الذي ينصب اهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها.

وعرفة (أل شبيب، 2009، ص 15) بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول رأسمالية متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل.

11-1- أنواع الاستثمارات

تنقسم الاستثمارات إلى نوعين أساسيين حسب (صخري، 1991، ص 37).

- 1- الاستثمار الحقيقي: وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية ك شراء آلات ومعدات ومصانع جديدة.
- 2- الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو على قسمين استثمار مالي ويتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات واستثمارات في الموجودات المستعملة.

12-1- أنواع القرارات الاستثمارية

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر يهدف من ورائه تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة، ومن أجل ذلك يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي (مصبيح، 2002، ص42).

- 1- قرار الشراء: يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.
- 2- قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، وفي هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر، وبالتالي لا يقوم بأي قرار سواء الشراء أو البيع.
- 3- قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه.

1-13- المقومات الأساسية لسوق الأوراق المالية

1. إن سوق الأوراق المالية لا تنشأ لمجرد الرغبة ولا لصدور قرار من السلطات المختصة وإنما تنشأ نتيجة لتوافر عدة مقومات أساسية منها (Elton et, al 2006: 260).
2. وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المرن القادر على التطور باستمرار للتكيف مع المتغيرات والذي يطمأن المستثمرين والمدخرين ويوفر الحماية اللازمة لحقوق المتعاملين مما يؤدي إلى خلق جو من الثقة في الأسواق.
3. وضوح الخطة الاقتصادية المتبعة في الدولة والتي تحدد لرأس المال الخاص دوره.
4. إتباع السياسات التي تشجع الادخار والاستثمار.
5. توفر مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والربحية المجزئة والتي تسمح باستيعاب رأس المال المعروض.
6. وجود مؤسسات مالية ومصرفية وفي كافة التخصصات مما يشكل بيئة متكاملة من المؤسسات المالية تسمح بتعبئة المدخرات وتولد قروض الاستثمار.
7. توفير شبكة جيدة من المتعاملين والوسطاء في السوق.
8. إضفاء الشفافية على الشركات المصدرة للأوراق المالية وإخراجها من الإطار العائلي.

2- بورصة فلسطين

تأسست سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية في عام 1995، بهدف توفير سوق مالية فلسطينية تؤمن تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، كما تنظم مراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، فكانت ولا تزال البورصة العربية الوحيدة المملوكة بالكامل من قبل القطاع الخاص، وعقدت أول جلسة تداول في 1997/02/18.

تحولت البورصة إلى شركة مساهمة عامة في عام 2010 وهي مسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني تحت الرقم (562601187) وقد رافق هذا التحول إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة، ليصبح الاسم التجاري "بورصة فلسطين" وشعارها "فلسطين الفرص". والتزاماً بمبادئ الحوكمة الرشيدة تم إدراجها للتداول في 2012/4/4 لتحتل بذلك المرتبة الثانية بين البورصات العربية. وتركز السوق جهودها على ترويج الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة واستقطاب مستثمرين جدد محليين وإقليميين ودوليين، إضافة إلى فلسطينيي الشتات، وتباشر أعمالها من مقرها في مدينة نابلس.

منذ نشأتها، حرصت بورصة فلسطين على مواكبة أحدث القوانين والتشريعات والأنظمة العصرية التي تسعى لضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة وحماية المستثمرين. وسعت إلى اقتناء أحدث التكنولوجيا في عالم أسواق المال، فكانت أول بورصة عربية متممة بالكامل. استخدمت بورصة فلسطين دائماً أنظمة NASDAQ OMX الأميركية في التداول والرقابة على التداول والإيداع والتحويل، وستحول في العام 2019 لاستخدام الجيل الثالث من أنظمة NASDAQ OMX عبر استخدام منصة التداول اكستريم "X-Stream".

وتتوزع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على خمسة قطاعات اقتصادية، هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. وتتداول السوق بالأسهم العادية بعمليتي الدينار والدولار الأميركي. وتمتد أعمال شركات الأوراق المالية الأعضاء (شركات الوساطة) في البورصة لتغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل بنوك "الحافظ الأمين" على حفظ وإدارة الأوراق المالية بالنيابة عن المستثمرين الأجانب.

وبورصة فلسطين مدرجة في أهم المؤشرات المالية العالمية، فهي ضمن "الأسواق المبتدئة" "Frontier Markets" في مؤشرات فوتسي "فايننشال تايمز العالمية" وهي ضمن مؤشر مستقل خاص "بفلسطين" في كل من مورغان ستانلي وستاندرد أند بورز.

1-2- الإفصاح عن البيانات المالية في بورصة فلسطين (بورصة فلسطين، 2007).

1. الإفصاح عن البيانات المالية الأولية، مدققة من المدقق الداخلي، خلال فترة شهر ونصف من تاريخ انتهاء السنة المالية للمؤسسة.
2. إعداد التقرير السنوي خلال فترة أقصاها تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للمؤسسة بعد تدقيقها قانونياً.
3. خلال إعداد التقرير نصف السنوي خلال فترة أقصاها شهر ونصف من تاريخ انقضاء نصف السنة المالية للمؤسسة بعد تدقيقها محاسبياً.
4. إعداد تقرير فصلي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، خلال فترة أقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء ربع السنة على أن يكون مدققاً داخلياً. ويستثنى من ذلك (تقرير نهاية السنة المالية).
5. الإفصاح عن البيانات المالية للفترة الانتقالية، وذلك خلال شهر ونصف من تاريخ نهاية تلك الفترة.

6. عند حدوث أمور مهمة قد تؤثر على أرباح الشركة المدرجة أو مكانتها المالية فيجب بذلك خلال يوم عمل .
7. الإعلان عن مواعيد لاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة وكذلك الهيئة العمومية العادية وغير العادية.

1-3- الدراسة التطبيقية

يتضمن هذا الجزء من الدراسة التحليل الوصفي للبيانات التي تم جمعها من أداة جمع البيانات بعد استردادها من عينة الدراسة، وفيما يلي أبرز النتائج المتحصلة. أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

جدول رقم (01): التوزيع النسبي لاستجابات عينة البحث على أداة الدراسة

المتغير	الفروع	عدد استجابات المبحوثين	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	81	100%
	أنثى	0	0%
	المجموع	81	100%
العمر	أقل من 30 سنة	8	10%
	من 30 إلى 40 سنة	17	21%
	من 40 إلى 50 سنة	28	34.5%
	أكثر من 50 سنة	28	34.5%
	المجموع	81	100%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	2	2%
	بكالوريوس	48	59%
	دراسات عليا	23	28%
	غير ذلك	8	10%
	المجموع	81	100%
عدد سنوات الاستثمار	أقل من سنة	3	4%
	من 1 إلى 5 سنوات	12	15%
	من 5 إلى 10 سنوات	35	43%
	أكثر من 10 سنوات	31	38%
	المجموع	81	100%

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- من حيث نوع الجنس تبين أن جميع المستثمرين الذين يترددون على شركات الوساطة هم من الفئة الذكورية، وذلك يرجع الى طبيعة المجتمع الفلسطيني .
- من حيث العمر، فنجد أن أغلب مفردات العينة هم فوق سن 30 سنة، وهذا يدل على أن المستثمرين يتمتعون بالحكمة وعدم التسرع في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- من حيث المؤهل، فنجد أغلب مفردات العينة (90%) هم من الحاصلين على مؤهلات علمية ما بعد الثانوية العامة، وهذه النتيجة تشير الى مستوى مناسب من التأهيل العلمي لدى المستثمرين في بورصة فلسطين.
- من حيث سنوات الاستثمار في البورصة فتشير النتائج إلى أن (81%) من العينة هم فئة 5 سنوات فأكثر وهذا يدل على خبرة وكفاءة المستثمرين.

ثانياً: التحليل الوصفي لمحاور الاستبانة

تضمنت أداة الدراسة أربع محاور أساسية لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد تحليل البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة، فيما يلي عرض لتحليل هذه النتائج.

أ. المحور الأول: قياس درجة الإفصاح المحاسبي الكافي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (02): نتائج التحليل الوصفي لمحور قياس درجة الإفصاح المحاسبي

الكافي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1.	توفر الشركات من خلال قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لكافة المستثمرين.	4.26	0.54	85.20	1
2.	تعتمد بصورة رئيسية على الإفصاح من خلال الميزانية العمومية للشركة.	4.00	0.55	80.00	5
3.	تتضمن التقارير المالية المعدة من قبل الشركة معلومات كافية تغطي متطلبات المستثمرين.	4.15	0.65	83.00	2
4.	تدرج الشركات أهم الأحداث التي تطرأ بشكل مباشر في التقارير المالية الخاصة بها.	4.01	0.49	80.20	4
5.	تشعر بأن الشركة تقدم تقاريرها المالية بشكل	3.99	0.62	79.80	6

كامل وكافي				
8	76.20	0.59	3.81	يتم الافصاح عن كافة التغيرات التي تحدث في رأس المال.
7	77.60	0.70	3.88	يتم الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.
3	80.40	0.67	4.02	يتم إعداد قوائم مالية مرحلية ذات صلة توفر درجة مصداقية عالية بين المستخدمين.
-	80.40	0.34	4.02	الدرجة الكلية للمحور

ب. المحور الثاني: قياس درجة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (03): نتائج التحليل الوصفي لمحور قياس درجة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1.	يجري إعداد وعرض القوائم المالية وتقديمها للمستثمرين في الوقت المناسب.	4.26	0.54	85.20	1
2.	تميز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بالحياد والبعد عن التحيز.	4.00	0.55	80.00	6
3.	تتمتع المعلومات المحاسبية بقدر كافي من الدقة للاعتماد عليها والثقة فيها.	4.15	0.65	83.00	3
4.	توفر القوائم المالية معلومات محاسبية موضوعية يمكن التحقق من صحتها.	4.01	0.49	80.20	5
5.	تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية عن صدق وأمانه تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة.	3.99	0.62	79.80	7
6.	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها الشركات معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترة السابقة او مع شركة مماثلة.	3.81	0.59	76.20	10
7.	تلي القوائم المالية المرحلية التي تصدرها الشركات الحاجة لإصدارها في الوقت الحاضر.	3.88	0.70	77.60	9
8.	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير	4.02	0.67	80.40	4

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية

دراسة تطبيقية على بورصة فلسطين

				المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.	
8	79.60	0.91	3.98	تعتبر الفترة الزمنية ما بين إعداد القوائم المالية ونشرها ملائمة لتحقيق منفعة المعلومات.	9.
2	83.2	0.96	4.16	يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دوراً مهماً في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية.	10.
-	80.60	0.29	4.03	الدرجة الكلية للمحور	

ج. المحور الثالث: قياس درجة معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (04): نتائج التحليل الوصفي لمحور قياس درجة معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1.	زيادة كمية المعلومات المحاسبية المتوفرة وتعقيدها بشكل كبير عن الكم المطلوب لاتخاذ القرار.	3.91	0.73	78.82	6
2.	بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.	3.96	0.56	79.20	5
3.	ضعف مهارات التعامل مع القوائم والتقارير المالية.	4.33	0.69	86.60	1
4.	لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية.	4.09	0.64	81.80	2
5.	ضعف المعرفة بالمعلومات المحاسبية.	3.73	0.65	74.60	9
6.	عدم الثقة المطلقة في طرق إعداد القوائم المالية.	4.06	0.60	81.20	4
7.	اختلاف طرق العرض والإفصاح.	3.81	0.42	76.20	8
8.	صعوبة فهم وتفسير الايضاحات والإفصاحات.	3.86	0.44	77.20	7
9.	قلة الخبرة العملية.	4.07	0.49	81.40	3
10.	تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين.	3.70	0.54	74.00	10
-	الدرجة الكلية للمحور	3.95	0.33	79.00	

د. المحور الرابع: قياس درجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين.

جدول رقم (05): نتائج التحليل الوصفي لمحور قياس درجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين

م.	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1.	تعتمد بشكل أساسي في صنع القرار الاستثماري على المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.	4.11	0.65	82.20	4
2.	القرارات الاستثمارية بحاجة لمعلومات دقيقة عن حاضر ومستقبل الشركة.	4.00	0.73	80.20	7
3.	النشرات الخاصة بالسوق المالي والتي تحتوي على افصاح مالي عن الشركات تدعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	4.23	0.60	84.60	2
4.	تعتمد كمستثمر بصورة رئيسية على كشف الدخل عند اتخاذك القرار الاستثماري.	4.26	0.59	85.20	1
5.	التقارير المالية هي المصدر الأساسي والوحيد الذي تستند عليه في اتخاذ القرار.	4.05	0.59	81.00	6
6.	يعتبر الإفصاح المحاسبي كافياً لتحفيز المستثمرين لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر واقعية.	4.14	0.69	82.80	3
7.	ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي المناسب.	4.01	0.75	80.20	8
8.	هناك علاقة بين جودة القرارات الاستثمارية وكمية المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية.	4.07	0.67	81.40	5
-	الدرجة الكلية للمحور	4.11	0.27	82.20	-

ثانياً: الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات:

1) الإجابة على تساؤلات الدراسة

في ضوء ما تم ذكره في تساؤلات الدراسة واستعراض نتائج التحليل الوصفي لمحاو الدراسة، فإن الإجابة على تساؤلات الدراسة كالتالي:

1. الإجابة على التساؤل الأول: ما مدى توافر الإفصاح المحاسبي الكافي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين؟

للإجابة على التساؤل الأول تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات المحور الأول ومن ثم حساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الأول حيث أشارت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الأول (80.4%) بمتوسط حسابي $(0.34+4.02)$ ، وتعتبر درجة توافر الإفصاح الكلي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين مرتفعة. وتبين أن العبارة الأولى " توفر الشركات من خلال قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لدى المستثمرين كافة." أكثر العبارات وزناً نسبياً (85.20%) وتليها العبارة الثالثة " تتضمن التقارير المالية المعدة من قبل الشركة معلومات كافية تغطي متطلبات المستثمرين." بوزن نسبي (83.00%)، بينما أقلهم وزناً نسبياً كانت العبارة السادسة " يتم الإفصاح عن كافة التغيرات التي تحدث في رأس المال." بوزن نسبي (76.20%)، وتليها العبارة السابعة " يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية." وبوزن نسبي (77.60%) كما هو موضح بالجدول رقم (2).

2. الإجابة على التساؤل الثاني: ما مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين؟

للإجابة على التساؤل الثاني تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات المحور الثاني ومن ثم حساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الثاني حيث أشارت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الثاني (80.6%) بمتوسط حسابي $(4.03+0.29)$ ، وتعتبر درجة مستوى جودة الخصائص النوعية للإفصاح المالي الكلي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين مرتفعة. وتبين أن العبارة الأولى " تجري إعداد وعرض القوائم المالية وتقديمها للمستثمرين في الوقت المناسب." أكثر العبارات وزناً نسبياً (85.20%)، وتليها العبارة العاشرة " يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دوراً مهماً في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية." بوزن نسبي (83.2%)، بينما أقلهم وزناً نسبياً كانت العبارة السادسة " تتضمن القوائم المالية التي تصدرها الشركات معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترة السابقة او مع شركة مماثلة." بوزن نسبي (76.20%)، وتليها العبارة السابعة " تلي القوائم المالية المرحلية التي تصدرها الشركات الحاجة لإصدارها في الوقت الحاضر." وبوزن نسبي (77.60%) كما هو موضح بالجدول رقم (3).

3. الإجابة على التساؤل الثالث: ما هي درجة المعوقات استخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين؟

للإجابة على التساؤل الثالث تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات المحور الثالث ومن ثم حساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الثالث حيث أشارت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الثالث (79.00%) بمتوسط حسابي (3.95+0.33)، وتعتبر درجة معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المستثمرين الكلي في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين مرتفعة. وتبين أن العبارة الثالثة " ضعف مهارات التعامل مع القوائم والتقارير المالية." أكثر العبارات وزناً نسبي (86.60%)، وتليها العبارة الرابعة " لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية." بوزن نسبي (81.80%)، بينما أقلهم وزناً نسبياً كانت العبارة العاشرة " تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين." بوزن نسبي (74.00%)، وتليها العبارة الخامسة " ضعف المعرفة بالمعلومات المحاسبية." وبوزن نسبي (74.60%) كما هو موضح بالجدول رقم (4).

4. الإجابة على التساؤل الرابع: ما هي درجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين؟

للإجابة على التساؤل الرابع تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات المحور الرابع ومن ثم حساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الرابع حيث أشارت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمجموع العبارات في المحور الرابع (82.20%) بمتوسط حسابي (0.27+4.11)، وتعتبر درجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في الشركات المساهمة في بورصة فلسطين مرتفعة. وتبين أن العبارة الرابعة " تعتمد كمستثمر بصورة رئيسية على كشف الدخل عند اتخاذ القرار الاستثماري." أكثر العبارات وزناً نسبي (85.20%)، وتليها العبارة الثالثة " النشرات الخاصة بالسوق المالي والتي تحتوي على إفصاح مالي عن الشركات تدعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري." بوزن نسبي (84.60%)، بينما أقلهم وزناً نسبياً كانتا العبارتان الثانية " القرارات الاستثمارية بحاجة لمعلومات دقيقة عن حاضر ومستقبل الشركة." والسابعة " ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي المناسب." وبوزن نسبي (80.20%) كما هو موضح بالجدول رقم (5).

5. الإجابة على التساؤل الخامس: هل توجد علاقة بين توافر الإفصاح المحاسبي الكافي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم؟

للإجابة على التساؤل الخامس تم استخدام اختبار الارتباط والانحدار، وتبين أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توافر الإفصاح المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين ($R=0.65, P=0.000$) كما هو موضح في الرسم البياني رقم (1)، ويمكن التنبؤ بدرجة ترشيد القرار الاستثماري في بورصة فلسطين حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$\text{درجة ترشيد القرار الاستثماري} = 2.10 + (0.50 * \text{توافر الإفصاح المحاسبية})$$

وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم.

6. الإجابة على التساؤل السادس: هل توجد علاقة بين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم؟

للإجابة على التساؤل السادس تم استخدام اختبار الارتباط والانحدار، وتبين أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة الخصائص النوعية للإفصاح وترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين ($R=0.61, P=0.000$) كما هو موضح في الرسم البياني رقم (2)، ويمكن التنبؤ بدرجة ترشيد القرار الاستثماري في بورصة فلسطين حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

درجة ترشيد القرار الاستثماري = (جودة الخصائص النوعية للإفصاح المحاسبي $0.57 * + 1.82$) وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة الخصائص النوعية للإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم.

7. الإجابة على التساؤل السابع: هل توجد علاقة بين معوقات استخدام المعلومات المحاسبية ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم؟

للإجابة على التساؤل السابع تم استخدام اختبار الارتباط والانحدار، وتبين أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق استخدام المعلومات المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين ($R= 0.68, P=0.000$) كما هو موضح في الرسم البياني رقم (3)، ويمكن التنبؤ بدرجة ترشيد القرار الاستثماري في بورصة فلسطين حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

درجة ترشيد القرار الاستثماري = (معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي*0.54) - 6.24
وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي ودرجة ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين من وجهة نظرهم.

الخلاصة

أولاً: النتائج:

- 1- يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل كبير على ترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين ، حيث توجد علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وبين ترشيد القرارات الاستثمارية.
- 2- توفر درجة الإفصاح الكافي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال ما يلي.
 - توفر الشركات من خلال قوائمها المالية إفصاحاً عادلاً ومتوازناً لدى المستثمرين كافة.
 - تتضمن التقارير المالية المعدة من قبل الشركة معلومات كافية تغطي متطلبات المستثمرين.
 - تدرج الشركات أهم الأحداث التي تطرأ بشكل مباشر في التقارير المالية الخاصة بها.
 - يتم الإفصاح عن كافة التغيرات التي تحدث في رأس المال كافة.
 - يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.
- 3- تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال ما يلي.
 - إعداد وعرض القوائم المالية وتقديمها للمستثمرين في الوقت المناسب.

- تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بالحياد والبعد عن التحيز.
- تتمتع المعلومات المحاسبية بقدر كافي من الدقة للاعتماد عليها والثقة فيها.
- تتضمن القوائم المالية التي تصدرها الشركات معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترة السابقة او مع شركة مماثلة.
- تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.
- تعتبر الفترة الزمنية ما بين إعداد القوائم المالية ونشرها ملائمة لتحقيق منفعة المعلومات.
- 4- توجد مجموعة معوقات لاستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال ما يلي .
 - زيادة كمية المعلومات المحاسبية المتوفرة وتعقيدها بشكل كبير عن الكم المطلوب لاتخاذ القرار.
 - بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.
 - ضعف مهارات التعامل مع القوائم والتقارير المالية.
 - عدم الثقة المطلقة في طرق اعداد القوائم المالية.
 - ضعف مهارات التعامل مع القوائم والتقارير المالية.
 - قلة الخبرة العملية.
- 5- يزداد ترشيد القرارات الاستثمارية كلما توفرت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين وترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين.
- 6- هناك علاقة عكسية بين معوقات استخدام المعلومات المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري لدى المستثمرين في بورصة فلسطين.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تشجيع قيام مؤسسات وبيوت متخصصة في التحليل المالي وتقدير المخاطر بهدف تقديم المشورة والرأي الفني للمستثمرين.

2. التوسع في الإفصاح ليشمل المعلومات غير المالية مثل الإفصاح عن الموارد البشرية والإفصاح عن المعلومات البيئية والمعلومات الاجتماعية للشركات في بورصة فلسطين.
3. زيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية باعتبارها أحد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
4. ضرورة تبسيط المعلومات المحاسبية المتوفرة وعدم تعقيدها بشكل كبير عن الكم المطلوب لاتخاذ القرار، وكذلك توحيد سياسات العرض والإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة.
5. الزام ومتابعة الشركات المدرجة في البورصة بتوسيع نطاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

- الملحم عدنان(2003)، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة، السعودية، دراسة ميدانية، المجلة العربية للمحاسبة، (6)1
- الخطيب، خالد(2002)، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مجلة جامعة دمشق، 8(2).
- خشارمة حسين، (2003)، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30، دراسة ميدانية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 17 .
- لايقة، رولا(2003)، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير.
- دحروج، حياة(2010)، الإفصاح في التقارير المالية المنشورة ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 634.
- ابراهيم، محمد(2015)، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة اماراباك، 6(16).
- ابو جرادة، بسمات(20014)، أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق المالية، جامعة الزعيم الأزهري، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- محمد محمد، زغدار احمد (2010)، خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية"، 7 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح.
- الحيالي، وليد(1996)، المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان..
- الغلبان، ثائر(2010)، تكليف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الادارية، 27.

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية

دراسة تطبيقية على بورصة فلسطين

- العيساوي، عوض(2007)، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية، الناشر دار جلة، عمان، الاردن.
- مطر، محمد(2004)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى.
- الفتلاوي، قيصر(2015)، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، 36.
- حنان، رضوان(2009)، مدخل النظرية المحاسبية، الاطار الفكري والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- حجاج، خليل(2000)، محاضرات في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة القدس للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبومعمر، فارس(2006)، الادارة المالية، الطبعة الرابعة، مكتبة أفاق.
- حبيب، مجدى(2003)، اتجاهات حديثة في تعليم التفكير (استراتيجيات مستقبلية للألفية الجديدة)، الناشر دار الفكر العربي، القاهرة.
- صخري، عمر(1991)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- مصبيح، أحمد(2002)، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- العيساوي، كاظم(2001)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن.
- جمام، محمود، ودياش، أميرة(2017)، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في البحوث الإنسانية والاجتماعية (26).
- أل شبيب، دريد كامل(2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن.
- بن طاهر، حسين، واخرون(2012)، أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الاداري والمالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- بورصة فلسطين (2007)، صادق مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على هذا النظام في جلسته رقم (20) المنعقدة بتاريخ 2006/12/18 (قرار رقم 20/5)، ص2-3.
- Ismail Adelopo (2011) "Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria", Advances in Accounting, incorporating Advanced in International Accounting Vol. (27).
- al-rashed, wael(2002) "the value of accounting disclosure: investors, perceptions" Journal of economics and administrative sciences volum ,18 (2).
- Ali A. ALZOUBI(2018) " The Impact of Voluntary Disclosure in the Financial Reports on the Decision of Investors: Evidence from Amman Stock Exchange , Journal of Economic & Management Perspectives, Volume 12(2).
- Ziad Abdel Halim Al-Theebh , Ibraheem N. M. Jodeh, Hasan Tawfiq Mahmood , Hazem Khaled(2018) " The Impact of Voluntary Accounting Disclosure in the Financial

Reports to Rationalize the Investors Decisions in Industrial Companies Listed in the Amman Stock Exchange, International Journal of Economics and Financial Issues,.

Kieso, Donald, Weygandt, Jerry.J,(1998)" Intermediate Accounting" ,Ninth Edition , U.S.A. John Wiley and Sonc, Inc, 1998.

Elton E.J. Gruber M.J., Brown S.J.,(2006) . Goetzmann W.N: Modern Portfolio Theory and Investment Analysis, 2nd ed., John Wiley & Sons, New York.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

Melhem Adnan (2003), Obstacles and reasons for non-compliance with the total application of accounting disclosure requirements in joint stock companies, Saudi Arabia, a field study, Arab Journal of Accounting, 6(1).

Al-Khatib, Khaled (2002), Accounting disclosure in the financial reports of Palestinian public shareholding companies, Damascus University Journal, (2)8.

Khashrama Hussein, (2003), The Level of Disclosure in the Financial Statements of Banks and Similar Financial Companies Merged in Jordan, International Accounting Standard No. 30, A Field Study, An-Najah University Journal for Research, 17.

Laeqa, Rola (2003), measurement and accounting disclosure in the financial statements of banks and their role in rationalizing investment decisions, an applied study on the Commercial Bank of Syria, master's thesis.

Dahrouj, Hayat (2010), disclosure in published financial reports, Journal of Economics and Accounting, Issue 634.

Ibrahim, Mohamed (2015), The Role of Transparency and Accounting Disclosure in the Stock Market in Rationalizing the Investment Decision An Applied Study on the Khartoum Stock Exchange, Amarabak Magazine, (16)6.

Abu Jarada, Basmat (20014), The Impact of Accounting Disclosure in Rationalizing Investment Decisions in Financial Markets, Al-Zaeem Al-Azhari University, unpublished PhD thesis.

Mohamed Mohamed, Zaghdar Ahmed (2010), Algeria's choice to adapt to disclosure requirements in accordance with international accounting standards, 7, Faculty of Law and Economic Sciences, Kasadi Merbah University.

Al-Hayali, Walid (1996), Intermediate Accounting, Measurement Problems and Accounting Disclosure, Dar Hanin, Amman.

Al-Ghalban, Thaer (2010), adapting the accounting disclosure of commercial banks in accordance with the requirements of international standards related to financial instruments and their presentation, Iraqi Journal of Administrative Sciences, 27.

Al-Issawi, Awad (2007), accounting hypotheses, principles and determinants from the perspective of Islamic law, published by Dar Jallah, Amman, Jordan.

Matar, Muhammad (2004), The theoretical rooting of accounting professional practices in the areas of measurement, presentation, disclosure, Wael Publishing House, first edition.

Al-Fatlawi, Caesar (2015), The Role of Accounting Disclosure in Rationalizing the Investment Decision in the Iraq Stock Exchange, Journal of the Kufa Studies Center, 36.

Hanan, Radwan (2009), Introduction to Accounting Theory, Intellectual Framework and Practical Applications, Second Edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan.

Hajjaj, Khalil (2000), Lectures in Business Administration, first edition, Al-Quds Library for Printing, Publishing and Distribution.

- Abu Muammar, Fares (2006), Financial Management, Fourth Edition, Afaq Bookshop.
- Habib, Magdy (2003), Modern Trends in Teaching Thinking (Future Strategies for the New Millennium), Publisher, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.
- Rocky, Omar (1991), Macroeconomic Analysis, University Press Office, Ben Aknoun, Algeria.
- Musaibeh, Ahmed (2002), financial investment with a case study in Algeria, master's thesis, Higher School of Commerce, Algeria.
- Al-Issawi, Kazem (2001), Economic Feasibility Studies and Project Evaluation, Dar Al-Manhaj, Amman, Jordan.
- Jemmam, Mahmoud, and Dabash, Amira (2017), The Impact of Fairness of Accounting Disclosure in Rationalizing Investment Decisions, Case Study of a Sample of Investors in the Algiers Stock Exchange, Journal of Studies and Research, The Arab Journal of Human and Social Research (26).
- Al-Shabib, Duraid Kamel (2009), Investment and Investment Analysis, Al-Yazouri Scientific House for Publishing and Distribution, Jordan.
- Ben Taher, Hussein, and others (2012), the impact of corporate governance on transparency, disclosure, and the quality of financial statements under the accounting system, the National Forum on Corporate Governance as a mechanism to reduce administrative and financial corruption, Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria.
- Palestine Stock Exchange (2007). The Board of Directors of the Palestinian Capital Market Authority approved this system in its session No. (20) held on 12/18/2006 (Decision No. 5/20), pg. 2-3.
- Ismail Adelopo (2011)"Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria", Advances in Accounting, incorporating Advanced in International Accounting Vol. (27).
- al-rashed, wael(2002) "the value of accounting disclosure: investors, perceptions"Journal of economics and administrative sciences volum ,18 (2).
- Ali A. ALZOUBI(2018) " The Impact of Voluntary Disclosure in the Financial Reports on the Decision of Investors: Evidence from Amman Stock Exchange , Journal of Economic & Management Perspectives, Volume 12(2).
- Ziad Abdel Halim Al-Theebah , Ibraheem N. M. Jodeh, Hasan Tawfiq Mahmood , Hazem Khaled(2018) " The Impact of Voluntary Accounting Disclosure in the Financial Reports to Rationalize the Investors Decisions in Industrial Companies Listed in the Amman Stock Exchange, International Journal of Economics and Financial Issues,.
- Kieso, Donald, Weygandt, Jerry.J,(1998)" Intermediate Accounting" ,Ninth Edition , U.S.A. John Wiley and Sonc, Inc, 1998.
- Elton E.J. Gruber M.J., Brown S.J.,(2006) . Goetzmann W.N: Modern Portfolio Theory and Investment Analysis, 2nd ed., John Wiley & Sons, New York.